المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

أثر مؤشرات التنافسية العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا للفترة 2010-2018

The Impact of Global Competitiveness Indicators on Attracting Foreign Direct Investment: Gulf Cooperation Council Countries as a Model for the Period 2010-2018

م.م أ وس محمد علي الخطاب
Awse Muhammad Ali Al-Khattab
awseali@uohamdaniya.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الحمدانية

م.م خالد خير الله النقيب
Khalid Kherallah Al- Naqib
Khaled lnib@uohmdniyeduiq
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الحمدانية

م.م نورا عزيز فتاح
Noora Aziz Fatt
noorababaalos@gmail.com
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشر المركب لمؤشرات التنافسية العالمية، التنافسية العالمية.
Keywords: Foreign Direct Investment, Composite Index of Global Competitiveness Indicators, Global Competitiveness.

المستخلص:
يهدف البحث الى تحليل وتقدير أثر مؤشرات التنافسية العالمية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي المصنفة ضمن مؤشرات التنافسية العالمية وللفترة (2010-2018) وبالاعتماد على البيانات التي ينشرها البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي وباستخدام النماذج القياسية المستندة الى البيانات المزدوجة المتوازنة(Balanced Panel Data)والمتمثلة على منهجية العزوم المعممة(GMM) وقد توصلت النتائج التأثير السلبي لمؤشر القدرة التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول عينة الدراسة، مما يتوجب على دول مجلس التعاون الخليجي بذل الجهد في زيادة مستويات القدرة التنافسية لغرض رفع معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العينة.

Abstract:
The research aims to analyze and estimate the impact of global competitiveness indicators on attracting foreign direct investment to the Gulf Cooperation Council countries classified within the global competitiveness indicators for the period (2010-2018)and based on data published by the World Bank and the World Economic Forum and using standard models based on balanced panel data (Balanced Panel Data)represented by the Generalized Moment Methodology(GMM). The results reached the negative impact of the competitiveness index on attracting foreign direct investment in the countries of the study sample, which requires the Gulf Cooperation Council countries to make an effort to increase the levels of competitiveness to raise the rates of foreign direct investment flow in the sample countries.

المقدمة:
حظيت القدرة التنافسية باهتمام كبير على مستوى المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية، اذ تعد لغة العصر كونها الإطار الجامع لسياسات تحرر التجارة وفتح الأسواق واندماج الاقتصاد العالمي وتعززت أهميتها بعد التغير في نظريات التجارة والنمو، اذ لم تعد التنافسية في الوقت الحالي مرتبطة فقط بامتلاك الموارد الطبيعية وانخفاض تكاليف الايدي العاملة، بل تعدت الى كونها مرتبطة بالسياسات الحكومية الفعالة والمحتوى المعرفي والتكنولوجي وجودة المنتجات، بالإضافة الى أهميتها المتزايدة مع توسع نطاق

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

العولمة الاقتصادية. ومن خلال التنامي المضطرد لظاهرة العولمة وما نتج عنها من انفتاح في الأسواق وتقارب سلوك المستهلك العاملي، و الغاء القيود في حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ورؤوس الأموال، بالإضافة الى ثورة التكنلوجيا في مجال المعلومات والاتصالات وتزايد معدلات الابتكار والابداع وانشاء منظمة التجارة العالمية وما تنامى عنها في ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الدول، والاهتمام بظاهرة التكامل الاقتصادي لما يوفره من مزايا للدول الأعضاء، كل ذلك كان له الأثر البالغ في تفاقم المنافسة بين الدول سواء المتقدمة والنامية على حد سواء، مما جعل تلك الدول تسعى الى تعزيز قدرتها التنافسية والتي تعد الموجه الرئيسي لنجاحها او فشلها. وانطلاقا من دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال والارتفاع في احتياطيات العملات الأجنبية والتي كان لها دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومساهمته في النمو الاقتصادي بشكل عام. ولأهميته بات من الضروري دراسة مؤشرات التنافسية العالمية ومعرفة مدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة من النتائج في المجالات الاقتصادية.

مشكلة البحث: تعتبر مؤشرات التنافسية العالمية القناة الأساسية والأكثر فاعلية وكفاءة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل قلة الموارد المحلية والمحاولة في تنويع مصادر الدخل وعليه تسعى هذه الدراسة الى تحديد الأثر بين مؤشرات التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن هنا تطرح إشكالية الدراسة والمتمثلة في: ما مدى تأثير التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضية البحث: انطلقت الدراسة من فرضية مفادها، ان للتنافسية العالمية تأثيرا طردياً موجباً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف البحث: - هدف البحث الى: -

1. تقديم صورة متكاملة عن الأطر النظرية والدراسات التجريبية ذات العلاقة التي تناولت تحليل وتفسير الية التأثير الذي من الممكن ان تمارسه مؤشرات التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العينة.
2. اختبار طبيعة وحجم واتجاه التأثير من خلال استشراف أنموذج كمي قادر على تحديد أثر مؤشرات التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي وللفترة (2010-2018).

أهمية البحث: نظراً لتزايد الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر وتماشياً مع رغبات المستثمرين الأجانب لكون قرارتهم الاستثمارية في الدول المضيفة ليس عملية ارتجالية بل يعتمد المستثمرين في قراراتهم على طبيعة المناخ الاستثماري ومدى ملائمته للممارسة أعمالهم، وذلك من اجل مواجهة جميع الاحتمالات وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة، لذلك قامت العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية بتطوير مؤشرات تساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة ومن أهمها مؤشر التنافسية العالمية. وكون مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بالحساسية، مما يعكس الحاجة الى انفتاح أكبر لبعض الأسواق العربية امام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

منهج البحث: لغرض اختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافه تم الاستناد على عدد من المناهج العلمية التي فرضتها مشكلة البحث وطبيعته وتتمثل في الاتي: -

1. منهج مستند على أساس الربط بين اتجاه وصفي مستند الى النظريات والدراسات الاقتصادية التي تناولت الدراسة، وذلك بهدف تحديد الدور الذي تمارسه مؤشرات التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

2. استخدام اتجاه تجريبي مستند الى أساليب الاقتصاد القياسي الحديث والمتمثلة بنماذج البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Date) والمتمثلة بالعزوم المعممة (GMM)، مع اجراء العديد من الاختبارات والمتمثلة في اختبار الارتباط التسلسلي (SCT) واختبار صحة التوصيف (WT) واختبار التوزيع الطبيعي (NT)، بهدف تقدير وتحليل واختبار العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.

حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، كونها بلدان تمتلك مستويات متقاربة من التطور في البنية التحتية والتعليم والصحة والسياسات الاقتصادية والمالية والنمو الاقتصادي.
2. **الحدود الزمانية:** انطوت الدراسة على المدة (2010-2018) كونها فترة امتازت بتوفر البيانات، فضلاً عن انها مدة شهدت العديد من الاحداث الاقتصادية.
3. **الادبيات ذات العلاقة:** حظي تحديد إثر مؤشرات التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل الدراسات الأكاديمية والاطر النظرية للفكر الاقتصادي والمالي الحديث، اذ تم تناولها من قبل العديد من المنظمات والمنتديات والمعاهد الدولية. ومن جانب اخر، سعت العديد من الدراسات والبحوث التجريبية والتي تم تناولها بشكل فردي او من خلال مجموعات لعدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى الوصول الى تشخيص كمي لطبيعة ذلك التأثير الذي يمكن ان تمارسه مؤشرات التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يمكن استعراض أهم هذه الدراسات وعلى النحو التالي:

- دراسة(2003)Ismail & Yusof بعنوان القدرة التنافسية لسوق العمل والاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من الدول ماليزيا وتايلاند والفلبين وللمدة (1985-1999) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)توصلت الدراسة الى ان محددات سوق العمل تختلف بين الدول عينة الدراسة من خلال دورها في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة الى حاجة البلدان الى توصيات سياسية مختلفة لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة(2011)Abdul Rehman et al بعنوان تأثير البنية التحتية على الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة باكستان، وباستخدام منهج الانحدار الذاتي (ARDL) وللفترة (1975-2008) توصلت الدراسة الى الأثر الايجابي للبنية التحتية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان على المدى القصير والطويل.
- دراسة(2012) Cristina & Cantemir وبعنوان القدرة التنافسية كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط وشرق اوروبا وللسنوات(2000-2007-2010) وباستخدام طريقة نموذج الانحدار الخطي توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين مؤشر القدرة التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة الى انجذاب الأخير الى الدول التي تمتلك قدرة تنافسية عالمية عالية وخصوصاً بعد الازمة المالية العالمية عام(2008).
- دراسة(2013) Curtis et al تحت عنوان اثر القدرة التنافسية العالمية والتنمية البشرية والفساد في الاستثمار الأجنبي المباشر والتي سعت من خلالها الى تحديد الأثر لعينة مكونة من (129) دولة مقسمة الى قسمين الأول يتضمن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والثاني للدول الغير الأعضاء، وباستخدام الانحدار المتعدد التدريجي، توصلت الدراسة طريقة الى قدرة المقدرة التنافسية ومستوى الفساد في البلد المضيف عاملان لهما تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء، أما مؤشر التنمية البشرية فكان له الأثر في البلدان غير الأعضاء.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

- دراسة Biares & Tullao. Jr (2018) وبعنوان ارتباط القدرة التنافسية العالمية والتعليم العالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الأثر ولعينة من (137) دولة وللعام (2016)توصلت الدراسة الى مساهمة مؤشر حجم السوق والصحة والتعليم الابتدائي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما مؤشر التعليم العالي والتدريب فلم يظهر له تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الاقتصاديات مرتفعة الدخل.
- دراسة Nguea (2020) بعنوان تأثير تطوير البنية التحتية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الكاميرون ومن خلال دراسة الأثر للاتصالات والطاقة والنقل، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) وللفترة (1984-2014) توصلت الدراسة ان البنية التحتية للاتصالات كان لها الأثر الإيجابي على المدى القصير والطويل، في حين كان لمتغير الطاقة الأثر السلبي على المدى القصير والطويل، اما متغير النقل فلم يظهر له تأثير على المدى القصير والطويل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ـ الإطار النظري للقدرة التنافسية الدولية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

تثير عبارة التنافسية جدلا واسعاً وذلك لعدم ضبط المفهوم الى درجة انه أصبح في بعض الأحيان مظلة لطيف واسع من السياسات التجارية والصناعية. اذ ينعكس ذلك الاتساع في المؤشرات المستعملة التي تكاد ان تشمل جميع أنشطة الاقتصاد والمجتمع. وقد حصل تحول في معانيه من معنى الميزة التنافسية التي مثلت تقليديا فيما قد تستحوذ الدولة من موهبات ومواد وطبيعة كاليد العالمة الرخيصة، والمواد الأولية، والموقع الجغرافي، والمناخ التي كانت تساهم في حصول الدول على منتجات بأسعار تنافسية، الى معنى الميزة التنافسية التي تعكس بمفهومها عدم حاجة الدولة لميزة نسبية لغرض المنافسة في الأسواق العالمية من خلال اعتماد تلك الدول الى أمور أخرى من خلال استخدام العنصر الفكري في انتاج السلع والتكنلوجيا ونوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك.

أولا: مسح في مفهوم التنافسية العالمية: يتميز مفهوم التنافسية بعدم خضوعه لنظرية اقتصادية عامة، اذ كان بداية ظهوره على المستوى القومي بين عام 1981-1987 من خلال العجز الكبير في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الامريكية مع اليابان وارتفاع نسبة المديونية الخارجية لها، ومن ثم تجدد مفهوم التنافسية في بداية التسعينات من القرن الماضي بالأخص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وظهور تداعيات وسمات كبيرة على المستوى العالمي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والسياسي والتي كان أبرزها ظهور مفهوم العولمة (زهو وخضير،2019،99-119). واثار عدم وضوع مفهوم التنافسية الى انعكاسا في اتساع مؤشراته والتي كادت ان تشمل كل نشاط الاقتصاد والمجتمع الكثير من وجهات النظر حول توضيح مفاهيمه، فقد عرفه(Oughton,1997)بانه قدرة المنظمة على انتاج السلع والخدمات بالجودة الجيدة والسعر المنافس وفي الوقت المناسب وينعكس ذلك في تلبيه حاجات المستهلك بشكل ذا كفاءة اعلى من المنظمات الأخرى. وأشار عدد من الاقتصاديين والاداريين الى ان مفهوم القدرة التنافسية مفهوم واسع يشمل مجالات الاقتصاد الكلي والجزئي، اذ لا يوجد مفهوم متفق عليه للقدرة التنافسية، الا انه يمكن الإشارة اليه من خلال مفاهيم متنوعة ومتقاربة نوعا ما، وحسب ما أشار اليه الاقتصاديين على المستوى الجزئي بانه قدرة الشركة على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح، من خلال قدرتها على انتاج السلع والخدمات بأسعار تنافسية تتوافق مع متطلبات المستهلك(Ance,2012,41-46). وفي اتجاه اخر عبر عنها على مستوى الاقتصاد الكلي بقدرة الدولة على متطلبات اقتصاد السوق المفتوح، وذلك من خلال انتاج السلع والخدمات التي تلبي متطلبات السوق الدولية وتساهم في ذات الوقت في احداث نموا حقيقيا

تاريخ قبول النشر/2024/5/19 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

في دخل الافراد. وعلى مستوى الاقتصاد الوطني تعتمد القدرة التنافسية على الأنشطة الاقتصادية وعلى قدرة الاقتصاد في تحويل النتائج الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الى زيادة في الدخل. وترتبط القدرة التنافسية في الكثير من الأحيان برفع مستويات المعيشة وزيادة فرص العمل بالإضافة الى قدرة الدولة في المحافظة على مسؤولياتها على المستوى الدولي. (The Report of Presidents Commission on Competitrenss,1984). وأشار الفكر الاقتصادي والمالي الى عدة مفاهيم للقدرة التنافسية العالمية، اذ عرفها المنتدى الاقتصادي العالمي بانها القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة من خلال توفير بيئة ملائمة، وتحقيق نسب نمو مرتفعة تساهم في ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال ارتفاع معدل صادراتها السلعية. (Word Economic foram,2008) اما المعهد الدولي للتنمية الإدارية فأشار الى قدرة الدولة على توليد قيم مضافة ومن ثم ارتفاع في الثروة الوطنية من خلال إدارة الموجودات والعمليات بالجاذبية وبالعولمة وذلك من خلال ربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي له القدرة في تحقيق هذه الأهداف. (Lall,2001,1501-1525) ووفقا لراي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اشارت الى قدرة البلد في انتاج السلع والخدمات في ظروف السوق العادلة، والمساهمة في ارتفاع دخول الافراد في الاجل الطويل من خلال انتاج السلع والخدمات ذات المقبولية العالمية في الأسواق الدولية. (Sajatori,2015) وفي ذات السياق اشارت المفوضية الاوربية الى قدرة الاقتصاد في تزويد سكانها بمعايير عالية من المعيشة وارتفاع في معدلات الايدي العاملة على أساس مستدام. (European Commission,2001). مما تقدم يمكن ان تعرف التنافسية العالمية بانها الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتوفرة دخل البلد من اجل تحسين مؤشراتها الداخلية كالدخل والإنتاجية، مما ينعكس في تحسين قدرتها التنافسية مقارنة مع باقي الدول وذلك من خلال توسيع حصصها في الأسواق العالمية. واستناداً على المفاهيم الصادرة من مؤسسات عالمية، الا ان الجانب النظري في تحديد مفهوم التنافسية الدولية لقي تميز واضح من خلال مدرستين:

- مدرسة رجال الاعمال: والتي ترتكز على التكلفة والإنتاجية مما يساهم في التفوق في الأسواق العالمية والمحلية لتصبح بذلك التنافسية سياسة وطنية تعمل على جذب رؤوس الأموال وتوطين التقنية التكنلوجيا للمساهمة في سلسة الإنتاج العالمية، مما يتطلب تطوير السياسات داخل البلد وتحديث المؤسسات بقصد تطوير الإنتاجية التي تعتبر مفتاح التنافسية. (Liu,2017,111-133).
- مدرسة الاقتصاديين: تركز على الرفاه الاقتصادي داخل البلد وعلى جوانب التجارة الخارجية، والدور الذي تلعبه في النمو، فهي بذلك تربط رفاه الامة والابتكار في المجالات ذات كثافة رأسمالية ونقل عمليات الإنتاج والعمالة الى الدول ذات وفرة نسبية في العمالة والتكاليف المتدنية، لغرض قدرتها على تصريف انتاجها ورفع مستويات معيشة الافراد ومداخيلهم وبالتالي تحقيق الرفاه. (Bhawsar&Chattopadhyay,2015,665-679).

ثانياً: المؤشرات العالمية لقياس التنافسية: ان قياس القدرة التنافسية ووفقاً لما أشار اليه المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF)عملية معقدة تستند بالأساس الى اثني عشر عاملاً مؤثرا والمتمثلة في (البنية التحتية، المؤسسات، الصحة والتعليم، بيئة الاقتصاد الكلي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة السوق، كفاءة الأسواق المالية، كفاءة سوق العمل، حجم السوق، التكنلوجيا، تطور بيئة الاعمال، الابتكار). (Bnzaquen et al,2010,67-84) وتشكل تلك المؤشرات في بناء مؤشر المنتدى المركب (GCI) للمساهمة في تحديد القدرة التنافسية للبلد وكما موضح في الشكل (1). (Kitson et al,2004,991-999)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
تاريخ قبول النشر/2024/5/19 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

الشكل (1) المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمية

Kitson, Michael et al, (2004), Regional Competitiveness an elusive yet key concept? Regional studies,39(9),991-999.

وعلى الرغم من الإفصاح عن مؤشرات التنافسية العالمية بشكل مفصل وفقاً لما أشار اليه المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF)، الا انها تكمل بعضها البعض، وضعف في أحد الركائز سيساهم في التأثير السلبي على الاخر، فمن الصعب تحقيق مقدرة ابتكارية عالية بدون قوة عاملة صحية جيدة التعليم والتدريب وبارعة في استيعاب التقنيات الجديدة وبدون تمويل كاف من الأسواق المالية لغرض البحث والتطوير او سوق سلع فعال يجعل من الممكن طرح ابتكارات جديدة في السوق. وبالرغم من تجميع جميع الاعمدة في مؤشر واحد، يتم الإبلاغ عن مقاييس الاعمدة الـ(12)بشكل منفصل لأن مثل تلك التفاصيل توفر إحساسا بالمجالات المحددة التي يحتاج بلد معين الى التحسن فيها. (Hameed & AL-Iraqi,2022,501-519)

ثالثاً: ـ الإطار النظري لأثر التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر: اعتمد المؤشر في قياس القدرة التنافسية للدولة على عدد من المحددات والعوامل، يتم من خلالها تحليل اقتصاد الدولة من خلال اثنا عشر ركيزة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية. اذ تمثل تلك الركائز قنوات يمكن من خلالها التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية.

أولاً: ـ المتطلبات الأساسية: وتعتمد على الركائز التالية:

الركيزة الأولى: ـ المؤسسات: اشارت العديد من الدراسات الى ان العوامل الاقتصادية مثل الدخل الفردي وتراكم راس المال والابتكار ليست هي العوامل الوحيدة المساهمة في خلق الاختلافات في النمو الاقتصادي للبلد وتنميته، بل تشكل الاختلافات في النوعية المؤسساتية أحد اهم الركائز المسؤولة عن تلك الاختلافات. (North & Thomas,1973)وفي ذلك تشير دراسة (Daniele & Maraani 2006) الى وجود ثلاثة قنوات يمكن ان تؤثر من خلالها المؤسسات على الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تتمثل القناة الأولى في وجود مؤسسات جيدة تساهم في تحفيز الاستثمارات المحلية والخارجية، اما القناة الثانية فتتمثل في مساهمة المؤسسات الجيدة في الحد من عمليات الفساد وبالتالي تخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بالاستثمار، اما القناة الأخيرة فتؤثر من خلال مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يشتمل على التكاليف الثابتة بشكل عال، وان وجود مؤسسات جيدة يعطي المزيد من الامن للشركات متعددة الجنسيات من خلال الإنقاذ المناسب لأنظمة قانونية فعالة ولحقوق الملكية.(Masron & Abdulla,2010,115-128). ويشير (Quere et al,2007) الى ان عادة ما يسير ضعف مستويات الجودة المؤسساتية ضمن ثلاثة حلقات أساسية في التأثير السلبي في

تاريخ قبول النشر/2024/5/19 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر فضمن الحلقة الأولى والمتمثلة في تحقيق الإنتاجية من خلال جاذبية القواعد السليمة للحوكمة الرشيدة للمستثمرين الأجانب، ومن خلال تمتع الدولة بمستويات عالية للجودة المؤسساتية وادارتها الرشيدة تساهم في رفع مستوى الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، وبالتالي تعزيز ربحيتها الامر الذي ينعكس بزيادة في جاذبية الاستثمار، وبالتالي يدفع باتجاه زيادة راس المال الأجنبي لتغطية فرص استثمارية تتمتع بمستويات مقبولة من العوائد. اما الحلقة الثانية تتمثل في ان المؤسسة السية تزيد من تكاليف الاستثمار من خلال ما ينتج عنها من سيادة حالة الفساد والتي تعود الى جلب تكاليف اعلى للاستثمار الأجنبي المباشر. (World Development Morement,2003,7) وتستكمل الحلقة الثالثة تأثيرها غير المحمود من خلال ارتفاع تكاليف الغرق (Sinking Costs) من خلال حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للمخاطر المستقبلية المحتملة، والمتمثلة بعدم اليقين الناتجة عن ضعف كفاءة الإدارة الحكومية، والتراخي في حقوق الملكية والنظام القانوني بشكل عام، وتغير السياسات بشكل مستمر.

(Daude & Stein,2007,317-344) كما اثبتت دراسة (Naude & Krugell,2007) ان للإطار التنظيمي للبلد والشفافية واحترام القوانين وتحمل المسؤوليات والحوكمة الرشيدة تساهم في زيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اكدت الدراسة ان نوعية الجهاز القانوني والاستقرار السياسي تؤثر بشكل مباشر على جذب الاستثمار، وبالتالي يشكل عدم الاستقرار وغياب الحوكمة والبيروقراطية سلبياً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الركيزة الثانية: البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي، وكلما توفرت مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية والمتمثلة في شبكات النقل البري والجوي والبحري، وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وامدادات الطاقة كالكهرباء والنفط والغاز، وبشكل أكثر حداثة كلما ساهم ذلك في الحافز الكبير للمستثمر الأجنبي وبأن يفضل موقع عن اخر، وليس فقط لوجودها بل قدرتها على دعم وتشغيل المشاريع الاقتصادية، ورفع مستويات الإنتاج فيها من خلال توفر الطاقة اللازمة وبصفة مستمرة. (Ahmad et al,2015,584-590)(Ogunjimi & Benjamin,2017,1-17)ولقد أظهرت استطلاعات رأي أعدها البنك الدولي، وجود عدد من نقاط الضعف في العديد من اقتصاديات العالم، ومن بين تلك نقاط الضعف احتلت البنية التحتية المركز الثالث من بين أكبر القيود التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي ذات السياق اشارت دراسة Wheeler & Mody (1992) وبالاعتماد على عينة من البلدان الصاعدة أن البنية التحتية تعتبر من العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار، كما اشارت دراسة Addison & Heshmati (2003) على أهمية البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي وجب على الدول أن تعمل جاهدا على تعزيز مستويات البنية التحتية خاصة البلدان التي تعمل على ارتفاع معدلات النمو فيها. (قعلول،2017،1-49)وتشكل البنية التحتية الأرض الصلبة لاقتصاد اية دولة، فمسؤولية الدولة لهذه المشروعات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فتساهم في جذب المستثمرين الأجانب، وتهيئة المناخ المناسب للمستثمرين من خلال تخفيض مستوى تكاليف الإنتاج وارتفاع القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية، وعلى النقيض من ذلك وفي حالة عدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية للبنية التحتية الملائمة، سينعكس ذلك في تحمل المنشأة الاقتصادية نفقات إضافية لإتمام عملية الإنتاج، مما يزيد من حجم النفقات الاستثمارية المطلوبة وبالتالي زيادة في تكاليف الإنتاج وعدم جدوى المشروعات الاستثمارية وبالتالي سينعكس ذلك سلبياً على جذب المستثمرين. (Globerman & Shapior,2002,1899-1919). فضلا عن وجود شبكات نقل متطورة تساهم في تخفيض تكاليف المعاملات والمتمثلة في تكاليف النقل وذلك من خلال إزالة جميع العوائق

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

المتعلقة بالنقل والانتقال، عبر قدرتها على ربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية وبتكاليف منخفضة أحد العوامل المهمة المؤثرة الإيجابية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. (Khadaroo&Seetanah,2010,103-123)

الركيزة الثالثة: ـ استقرار الاقتصاد الكلي: يعد توفر بيئة اقتصادية مستقرة غالبا ما يدل على متانة الاقتصاد وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول التي لها القدرة على إدارة اقتصادها بشكل سليم، ولا تواجه اضطرابات اقتصادية يمكن ان تساهم في انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعادة ما يشكل ارتفاع الأداء الاقتصادي الى ارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول التي تمتلك سياسات اقتصادية سليمة ستنعكس بشكل متغيرات اقتصادية متحركة بشكل إيجابي ومستقر هي الدول التي تكون أكثر إيجابية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (Akthar,2012,165-174) ويمكن ان تؤثر بيئة الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة مؤشرات، اذ يؤثر مؤشر سعر الصرف والمعبر عنه بعدد الوحدات التي يتم دفعها من عملة معينة مقابل الحصول على وحدة من عملة أخرى، ويؤثر انخفاض مستويات سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية وبالتالي زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات، والذي سينعكس بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الاستثمار الموجه الى التصدير، ويمكن ان يؤثر ارتفاع سعر الصرف الى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وبالتالي انخفاض في الصادرات وارتفاع الواردات مما يؤثر بالسلب على المستثمر الأجنبي، وفي ذات السياق فان توجيه الاستثمارات على الإنتاج من اجل الأسواق المحلية ستكون العوائد بالعملة المحلية وبالتالي سيشكل ارتفاع سعر الصرف الى ارتفاع هامش الربح مقوما بالعملة الأجنبية، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(Javed & Farooq, 2009,112-118) (Bilawal et al ,2014,223-231) . وفي اتجاه اخر للتأثير فان الانخفاض في قيمة العملة المحلية للدولة المضيفة سيساهم في انخفاض التكاليف الحقيقية للمشاريع وبالتالي يعمل على تحفيز المستثمر الأجنبي على الاستثمار. ويمكن ان يؤثر استقرار سعر الصرف في الدولة المضيفة الى استقرار في الأرباح عند تحويلها الى الشركة الام خارج البلد والذي بدوره يحفز على تدفق الاستثمار الأجنبي. (Cambazogly&Gunes,2016,284-293). اما مؤشر التضخم يعد من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي، اذ تشكل زيادة معدلات التضخم إلى تشوه المناخ الاستثماري وذلك عن طريق انخفاض ثقة المستثمر في العملة الوطنية للبلد وما ينتج عن ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسة التسعير وتكاليف الإنتاج ومستوى الأرباح، كما يساهم التضخم في تشويه النمط الاستثماري، اذ يتجه المستثمرين الأجانب إلى الانشطة الاستثمارية ذات الأجل القصير أو المضاربة في المعادن النفسية، أو المباني ويتجنب الاستثمارات المنتجة، وقد أشارت العديد من الدراسات أن ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي يلعب دوراً سلبياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، اذ أن معدلات التضخم المرتفعة تعطى اشارة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي وزيادة تكاليف الإنتاج، وانخفاض الربحية العائدة من الاستثمار مما يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في تلك الدول. (Kariuki,2015,346-351) (Mustafa,2019,44-52) وينعكس تأثير مؤشر الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زاويتين، تتمثل الأولى في كون المستثمر ممول للضرائب، اذ يأخذ بنظر الاعتبار معدلات الضرائب بشكل حذر، فكلما زاد العبء الضريبي اثر ذلك بشكل سلبي على جذب الاستثمار، وفي المقابل كلما انخفض معدل الضرائب ترتفع الأرباح، وبالتالي يرتفع الميل الضريبي، فالأفراط في فرض الضرائب قد يحدث اثار سلبية إزاء الاستثمار وينعكس ذلك في عزوف الاستثمار الأجنبي عن التوجه نحو الدول ذات العبء الضريبي المرتفع والتي تشكل بمختلف أنواعها خطراً على راس مال المستثمر او

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

تقلل من نسبة العائد المتوقع على الاستثمار. اما الثانية فتتمثل في حصول المستثمر على الحوافز الضريبية وانواعها المختلفة التي تقرها السياسة الضريبية على الاستثمار.

(DeMooij&Ederveen,2003,673-693) (Mohs et al,2018,54-63) اما مؤشر الانفاق الحكومي فيعتبر أداة مهمة للتحكم في الاقتصاد، اذ يمكن ان يؤثر على النمو من خلال البنية التحتية، وأكدت معظم الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي والانفاق الحكومي، اذ يؤثر الارتفاع في الانفاق الحكومي الى ارتفاع في مستوى راس المال البشري والبنية التحتية والتنمية المالية والمؤسسية والتي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.(Umar&Alabede,2017,18-23) الا انه وفي الاتجاه المعاكس يمكن ان يؤثر الانفاق الحكومي على الاستثمار من خلال مزاحمة الشركات الأجنبية والمحلية في الحصول على حصة سوقية أكبر من الاستثمار.(Afonso & Aubyn ,2009,21-39)

الركيزة الرابعة: ـ الصحة والتعليم الابتدائي: يشكل الارتفاع في معدلات التعليم والصحة، والناتجة عن تطور القطاع الصحي والتعليمي، من اهم العوامل التي تساهم في زيادة كفاءة الايدي العاملة، اذ أشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية ان الايدي العاملة تكون أكثر نشاطا وقوة جسديا وعقلية وأكثر إنتاجية عندما يمتلكون مستوى عالي من التعليم والصحة، والذي ينعكس بدوره بشكل إيجابي على معدلات الإنتاج وارتفاع في معدلات ربحية الشركات، وعامل مهما لجذب المستثمرين للاستثمار.
(Talukdar & Parvez,2017,1242-1255)

ثانيا: ـ عوامل تعزيز الكفاء: وتعتمد على الركائز التالية:

الركيزة الخامسة: ـ التعليم العالي والتدريب: تشكل توافر القدرات العلمية والكفاءات والمتخصصين داخل الدولة حافزاً للشركات الاستثمارية العالمية لغرض توظيف أموالهم وفتح فروع بها، اذ ينعكس ذلك في سهولة تدريب الايدي العاملة والمتخصصين ذوي التعليم الجيد وايصالهم الى اعلى مستوى انتاجي في مدة اقل من ذوي التعليم المنخفض، بالإضافة الى المساهمة في زيادة معلات الإنتاج، اذ تعد كلفة العمل وانتاجية العامل من اهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي. وفي الاتجاه المعاكس تعرقل نقص القدرات العلمية والتدريبية في إمكانية الاستفادة من التطور التقني الذي تستخدمه الشركات في عملياتها الإنتاجية وتقلل من إمكانية استخدام الأدوات والآلات بفعالية والذي سينعكس بانخفاض معدلات الإنتاج والارباح. واستناداً لما تقدم يعد التعليم العالي والتدريب عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
(Pantelopulos,2022,86-93) (Tesn,2005,91-110)

الركيزة السادسة: ـ كفاء سوق السلع: ان الدول التي تمتلك أسواق تنافسية للسلع والخدمات تمتلك وضع يمكنها من خلالها انتاج المزيج الأمثل من السلع والخدمات وتتخذ بنظر الاعتبار متطلبات العرض والطلب، وتضمن ان السلع والخدمات يمكن المتاجرة بها بفعالية قصوى في الاقتصاد. وتعد التنافسية بين أسواق السلع أداة مهمة لتحقيق كفاءة السوق وبالتالي زيادة في إنتاجية العمل وتسويق السلع والخدمات بصورة اعلى مما يساهم في جذب الاستثمار بصورة كبيرة. (World Economic Forum,2008,5)

الركيزة السابعة: ـ كفاءة سوق العمل: تعد كفاءة ومرونة سوق العمل ضرورية وحاسمة في ضمان تعيين العمال وفقا لأفضل استخدام لهم في النظام الاقتصادي، ويجب أن تكون لأسواق العمل مرونة في تحويل العمال من نشاط اقتصادي الى اخر بسرعة، وتسمح بتباين الأجور دون احداث اضطراب اجتماعي كبير. كما ان أسواق العمل يجب أن تؤمن علاقة واضحة بين حوافز العمال وجهودهم وتحقيق أفضل لاستخدام المواهب المتوفرة. (World Economic Forum,2008,5)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

الركيـزة الثامنـة: ـ تطـور الأسـواق الماليـة: تمثل الأسواق المالية وحسب ما اشارت اليه الدراسات الاقتصادية والمالية دوراً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة، اذ تعتمد على نشاط القطاع والخاص في تجميع الأموال من وحدات الفائض النقدي الى وحدات العجز النقدي لغرض تمويل خطط التنمية الاقتصادية، وتعزيز اهداف السياسة المالية والنقدية من خلالها ووفقا لطبيعة النشاط فأنها تعد المرآة العاكسة للأنظمة والسياسات في أي دولة فتلعب تلك الأسواق المالية دورا هاما في قطاعتا الاقتصاد القومي، كما تعد احدى المصادر الهامة لدعم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تمتلك وفرة في السيولة غير المستعملة، إضافة لدورها الحيوي في تمويل الاستثمار للقطاعات التي تعاني من عجر مالي او حاجتها للسيولة النقدية. (Jenetter,1995)استناداً الى ما سبق، يمكن للأسواق المالية ان تساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهون بتطور الأسواق المالية في البلد المضيف وقدرة تلك الأسواق في توفير الخدمات والمنتجات المالية بجودة عالية وإمكانية في تلبية متطلبات الشركات المتعددة الجنسية في انتشار نطاق توزيع تلك الخدمات وتعدد أنواعها، وانطلاقا من كون تطور الأسواق المالية يعد امراً اساسياً في تحديد تكلفة حقوق المليكة وتقييم القرارات الاستثمارية والتمويلية، فقد احتل تطورها وبمتغيراتها المختلفة اهتماماً على نطاق واسع من قبل الشركات الاستثمارية العالمية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول المضيفة كون ذلك يساهم في دعم عوائدها تجاه المخاطر التي من الممكن التعرض لها. (Acheampong & Wiafa ,2013,3-15)

الركيزة التاسعة: ـ الاستعداد التقني: يمكن ان يمارس التطور التكنلوجي دوراً اساسياً في عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تسهل التكنلوجيا من عمليات التواصل والتعامل بين الشركات والمستثمرين من دول مختلفة، بالإضافة الى مساهمتها في تسهيل عمليات التسويق والترويج للفرص الاستثمارية وتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف الاستثمارية، ومع ثبات كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية تحت قيد الزيادة المستمرة في التقدم التقني وكفاءة توظيف واستخدام تلك الموارد في العملية الإنتاجية اذ يساهم ذلك في زيادة الإنتاج وتحقيق ارتفاع في معدلات الأرباح للمستثمرين، ويمكن ان تؤثر من خلال تحسين البنية التحتية للدول وتطوير القطاعات الحيوية مثل الصناعة والطاقة والنقل، ومساهمتها في تحسين بيئة الاعمال وتسهيل إجراءات التأسيس والتشغيل للشركات المتعددة الجنسية. وفي ذات السياق تساهم التكنلوجيا في تعزيز الابتكار وتطوير المنتجات واضافة خدمات جديدة، مما ينعكس في جذب استثمارات اجنبية جديدة ويعزز من التنمية الاقتصادية. (Driffield & H.Love,2003,659-672) (Fan,2003,34-56) (فيصل وعبدالقادر، 2016،42-58)

الركيزة العاشرة: ـ حجم السوق: يعد حجم السوق من العوامل الأساسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم تعريف حجم السوق في الادبيات الاقتصادية والمالية، أما من خلال حجم السكان او نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، او بالناتج المحلي. ويساهم كبر واتساع حجم السوق دوراً هاما في ارتفاع معدلات الطلب على المنتجات السلعية والخدمية، بالإضافة الى امكانيتها في بيع السلع والخدمات والحصول على الأرباح التي يتم تقديمها، بالإضافة إلى توفير وخلق العديد من فرص العمل. وبالتالي يساهم كبر حجم الأسواق الى استقطاب المستثمرين الأجانب لغرض إقامة مشاريعهم سواء كانت الصناعية ام التجارية والخدمة والزراعية، ومن خلال ذلك يمكن لحجم الأسواق الكبيرة القدرة في تصريف المنتجات السلعية، وبالتالي إمكانية توفير المزيد من فرص الربح. (أسماعيل واخرون،2022،1-25) (Ya&Walsh,2010,10).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

ثالثا: ـ عوامل تعزيز التطور والابتكار: وتعتمد على الركائز الاتية:

الركيزة الحادية عشر: ـ تطور الاعمال: تساهم تطور ببيئة الاعمال في ارتفاع فعالية انتاج السلع والخدمات، وهذا الإنتاج يؤدي بدوره الى انتاجيه أعلى، وذلك من خلال زيادة تنافسية الدولة. فتطور الاعمال متعلق بجودة شبكات الاعمال العامة للدولة، بالإضافة الى جودة أعمال واستراتيجيات الشركات. وهذه الركيزة مهمة خاصة بالنسبة للأنظمة الاقتصادية التي هي في مرحلة التطور والمدفوعة بالابتكار والتجديد. ويشكل مدى تطور بيئة الأعمال تستخلص باستخدام متغيرات عن كمية ونوعية الموردين المحليين، فعندما يتوفر بين الشركات والموردين ارتباط مشترك في مجموعات متقاربة جغرافيا، سيساهم ذلك في زيادة الكفاءة وزيادة أكبر في فرص الابتكار وتقليص الحدود لدخول شركات جديدة. (WorldEconomic Forum,2008,5)

الركيزة الثانية عشر: ـ الابتكار: تشكل الدول الأقل تقنية في تحسين إنتاجيتها وذلك عن طريق التقنيات المتوفرة أو القيام بتحسينات متزايدة في مجالات أخرى، أما بالنسبة للدول التي وصلت إلى مرحلة الابتكار والتطور فإن هذا لم يعد كافياً لزيادة الإنتاجية، فعلى لشركات في تلك الدول أن تصمم منتجات وعمليات مبتكرة لغرض المحافظة على الوضع التنافسي، ويتطلب ذلك توفر البيئة التي تدعم النشاط الإبداعي للقطاعين العام والخاص، أي لاستثمار في البحث والتطوير وبالأخص من قبل مؤسسات البحث العلمي عالية الكفاءة والتعاون في البحث بين الجامعات والصناعات وحماية حقوق الفكرية.
(World Economic Forum,2008,5)

المبحث الثاني: ـ المنهجية والنموذج المستخدم

استناداً الى ما تقدم، وبناءً على ما طرحته الدراسات النظرية والدراسات التجريبية التي تم عرضها، وبغية في اثبات فرضية البحث الأساسية والوصول الى أهدافه الرئيسية، وبهدف صياغة انموذج كمي قادر على تشخيص وتحليل الأثر واتجاه العلاقة التي تربط بين مؤشرات التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، تم الاعتماد على بيانات دول مجلس التعاون الخليجي وللفترة (2010-2018) ولعدد من المشاهدات الزمنية والبالغة (54) مشاهدة.

1. مصادر البيانات: - بغية في عدم الوقوع في مشكلة اختلاف البيانات وتباينها، تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالنسبة للمتغير المستقل، والاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي بالنسبة للمتغير المعتمد.

2. متغيرات الدراسة: -

أ. المتغير التوضيحي (المستقل): - تم الاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية المركب (GCI) كمتغير مستقل، اذ يتمثل بالمتوسط الحسابي لمجموعة من المؤشرات الفردية والمستندة على مجموعة من البيانات من المنظمات الدولية، بالإضافة الى استبيانات لاستطلاع الرأي، ويتم تصنيفها ضمن مؤشرات توزع على (12) ركيزة، يتم حساب قيمة الأداء في مستوى المؤشر الرئيسي. او في كل ركيزة وأشارت الدراسات الى الأثر الإيجابي على المتغير المعتمد(Olczyk,2022,118-135)(Petrarca&Terzi,2018,2197-2219)

ب. المتغير المعتمد: - كونه يعد من أهم أوجه النشاط الاقتصادي الحديث، ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، ومساهمته في عملية تدفق راس المال، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير معتمد في الدراسة، والمعبر عنه بصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ووفقا للمنهجية المتبعة في البنك الدولي تم حسابه عن طريق:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

صافي التدفق الوافد = راس المال طويل الاجل+ راس المال قصير الاجل + حق الملكية + الأرباح المعاد استثمارها. (Gohou & Soumare,2012,75-95) (Opoku at el,2021,778-787) بناءً على ما سبق يمكن صياغة أنموذج التقدير على شكل دالية رياضية تستند اليها معادلة قياسية تعكس إثر المؤشر المركب للتنافسية العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر وكما يلي:

$$FDI = f\ (GCI)$$

$$FDI = \beta 0 + \beta 1\ GCI + \varepsilon i$$

1. منهجية تقدير الأنموذج: لغرض الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية، والوصول الى تحليل منطقي وسليم لأثر مؤشرات التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تم الاعتماد على الخطوات التالية:

- **البيانات المزدوجة المتوازنة** [Balanced Panel data] : تعرف بكونها توليفة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الدول أو الشركات أو الأشخاص في فترات زمنية متعددة اذ تجمع خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في ذات الوقت. (Gujarati, 2004, 637-638)
- **النماذج الأساسية في تحليل البيانات المزدوجة:** لغرض الحصول على قيم متسقة وذات كفاءة لمعاملات الانحدار، يتم استخدام أسلوب المتغيرات المساعدة من خلال الانموذج الديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية والمتمثلة في طريقة العزوم المعممة (GMM) (The Generalized Method of Moments)، اذ يعد نموذج شبه معلوماتي لا يشترط توزيعا معينا لحد الخطأ بل يستعمل مع أي توزيع ممكن لحد الخطأ، ومن الممكن استخدامه سواء كانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة مشخصة بشكل تام أو فوق المشخصة، إذ ليس من الضروري أن تكون هنالك قيمة وحيدة للمعلمات المقدرة، إذ يستخدم للحصول الى أفضل تقدير لهذه المعلمات، أو على الأقل الحصول الى تقدير جيد لها، كما يستخدم مع النماذج الحركية أذ يرتبط حد الخطأ ذاتياً، وأخيراً لا يشترط استقلالية حد الخطأ عن بقية المتغيرات المستقلة. (عبد القادر والعراقي،2023،174-196) وتعد طريقة العزوم المعممة (GMM) امتداد لطريقة العزوم، وهي كما بينها Hansen(1982) تقوم مقام اغلب الطرق القياسية المستخدمة في تقدير معلمات النماذج الإحصائية، من خلال تضمنها للشروط التي تقوم عليها تلك النماذج (Hansen,1982,1029-1054)، وتمتاز هذه الطريقة على طريقة العزوم التقليدية في صلاحيتها لتقدير معلمات النماذج الإحصائية حتى وإن كان عدد العزوم المعممة يفوق عدد معلمات النماذج فوق المشخصة، إذ هناك اكثر من حل واحد للأنموذج، ويتم ذلك عبر الحصول على معيار يمكن من خلاله اختبار أفضل تقدير للمعلمات من التقديرات الممكنة، أو اختيار تقدير جيد لهذه المعلمات.
(عبد القادر والعراقي،2023،199-216) (Mehic,2021,1-9)

تقدير النموذج وتحليل النتائج : لغرض الوصول الى نتائج أكثر دقة وواقعية، والحصول على تحليل منطقي وسليم للمتغير التوضيحي والمتمثل بالمؤشر المركب للتنافسية العالمية (GCI) في المتغير المعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الدول العينة وللفترة (2010-2018)، ومن ثم اثبات فروض الدراسة او نفيها، فقد اعتمدت الدراسة على الخطوات التالية والموضح أسسها في المنهجية التجريبية.

- **اختبار الاستقرارية للبينات المزدوجة** [Panel Data] **لمتغيرات الدراسة:** بغية في الحصول على نتائج وتقديرات لأثر مؤشرات التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي وللفترة (2010-2018)، تبتعد عن احتمال وقوع أنموذج التقدير (GMM) تحت ما يعرف بالانحدار الزائف وما ينتج عنه من نتائج مضللة بسبب ظاهرة عد استقرارية بيانات الدراسة، والتي انعكست في الرسوم

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
تاريخ قبول النشر/2024/5/19 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

البيانية في الشكل (2)، والتأكد من خلوها من جذر الوحدة، تم اعتماد منهجية Levin-Lin-Chu(2002) لغرض اختبار استقرارية البيانات المزدوجة (Panel Data) لمتغيرات الدراسة وللدول عينة البحث، وعند مستوى معنوية 0.05، والذي أدرجت نتائجه في الجدول (1) والذي أشار الى عدم استقرارية مؤشر التنافسية العالمية المركب (GCI) عند المستوى، وذلك نتيجة فشل قيمة الاختبار (Prob) في النزول عن حاجز 0.05، سواء بوجود حد ثابت أو اتجاه زمني أو بدونها، الا انها حققت الاستقرارية عند المستوى الأول وفي الحالات الثلاثة بوجود حد ثابت أو أتجاه زمني أو بدونهما، في حين تمكن متغير صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من اثبات المعنوية الإحصائية عند المستوى الأول، سواء بوجود حد ثابت أو اتجاه زمني أو بدونهما وحسب ما اشارت اليه قيم (Prob) والتي لم تتجاوز حاجز الـ0.05.

شكل (2) الرسوم البيانية للبيانات المزدوجة (Panel Data) لمتغيرات الدراسة في الدول عينة البحث

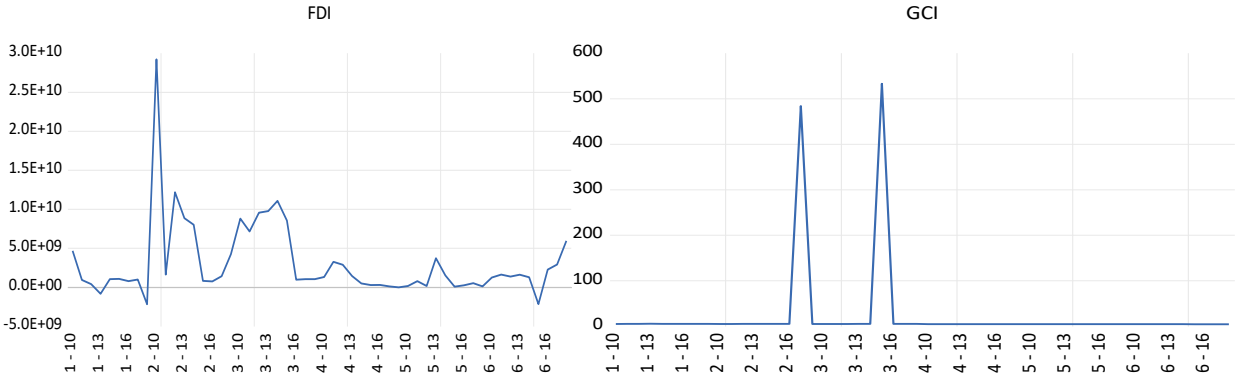

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على برنامج Eviews12

جدول (1) نتائج اختبار Levin-Lin-Chu (2002) لاستقرارية بيانات الـ Panel Data لمتغيرات الدراسة

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
GCI	-0.98607	0.05448	-0.15850	-5.27024	0.56287	2.00868
Prob.	0.1620	0.5217	0.4370	0.0000	0.0000	0.0000
FDI	-8.54173	-5.89535	-8.62803			
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على نتائج برنامج Eviews12

- **تقدير النموذج وتحليل النتائج:** بالاعتماد نموذج العزوم المعممة (GMM) في تقدير وتحليل أثر المتغيرات التوضيحية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، تم الوصول الى النتائج المدرجة في الجدول (2) والتي عكست:

جدول (2) نتائج تقدير إثر مؤشرات التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر

Method: Panel Generalized Method of Moments **Sample(adjusted): 2010 2018** **Periods included: 9** **Cross-sections included:6** **Total panel (balanced) observations: 54**				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Y(-1)	**0.272020**	**0.063006**	**4.317345**	**0.0001**
GCI	**-0.001108**	**0.000269**	**-4.120140**	**0.0002**
Root MSE	**184.0128**	**Mean dependent var**		**-0.068239**
S.D. dependent var	**2.131562**	**S.E. of regression**		**2.267975**
Sum squared resid	**205.7484**		**J-statistic**	**1.998535**
Instrument rank	**3**		**Prob. (J-statistic)**	**0.157451**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على نتائج برنامج Eviews12

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة الثانية والعشرون/ العدد82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

أظهرت نتائج التقدير المشار اليها في الجدول رقم (2) معنوية التأثير لمؤشر التنافسية العالمية التجميعي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ لم تتجاوز قيمة الـ (Prob) حاجز الـ 0.05، وبهذا يعد مؤشر التنافسية العالمية التجميعي المركب (GCI) من العوامل التي تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي وللمدة (2010-2018). ظهر الأثر السلبي لمؤشر التنافسية العالمية المركب، في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مناقضاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير الى ان انخفاض مؤشر التنافسية العالمية المركب بمقدار سيساهم في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (0.001108)، وبمعنى تغير مقدار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بواقع (0.001108) بعكس اتجاه تغير مؤشر التنافسية العالمية المركب بمقدار واحد صحيح.

الاختبارات التشخيصية: لغرض الكشف عن اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار أنموذج (GMM) وبالاعتماد على اختبار Arellano & Bond (1991) المدرجة نتائجه في الجدول (3)، ومن خلال اختبار الفرضية التي تنص على أن حد الخطأ غير مرتبط تسلسلياً باستخدام اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية AR2 بين الأخطاء ذات الخطوة الأولى، الذي تشير قيمة احصائيته ومن خلال تخطيها حاجز 0.05 إلى قبول فرض العدم والذي يقضي بعدم وجود هذا الارتباط، مما يعني أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسلياً وهو ما يستوفي شروط منهجية GMM.

الجدول (3) اختبار Arellano-Bond Serial

Arellano-Bond Serial Correlation Test Equation: Untitled				
Test order	m-Statistic	Rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-0.572434	-53.537085	93.525281	0.5670
AR(2)	-0.732328	-47.199568	64.451361	0.0046

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews12

تم الاستناد على اختبار Wald-Test لتقدير معنوية النموذج، وعكست النتائج في الجدول (4) أن نتائج الاختبار كانت معنوية وأكدت أن النموذج الانحدار لدينا يحمل معنى احصائياً، اذ لم تتجاوز قيمة F-Statistic الحاجز البالغ 0.05

الجدول (4) اختبار Wald-Test

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	Df	Prob.
F-statistic	28.11620	(1.40)	0.0000
Chi-square	28.11620	1	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews12

تم استخدام اختبار Test Jarque-Bera لتحديد ما اذا كان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي ام لا وبناء على نتائج الاختبار في الشكل (3)، تم تأكيد ان النموذج المقدر لم يتبع التوزيع الطبيعي، اذ لم تتجاوز القيمة الاحتمالية Jarque-Bera حاجز الـ 0.05، وان ذلك يدعم قبول الفرض البديل الذي يفترض ان البيانات تتبع توزيعا طبيعياً، وهذا يتوافق مع متطلبات نماذج GMM.

الشكل (3) اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

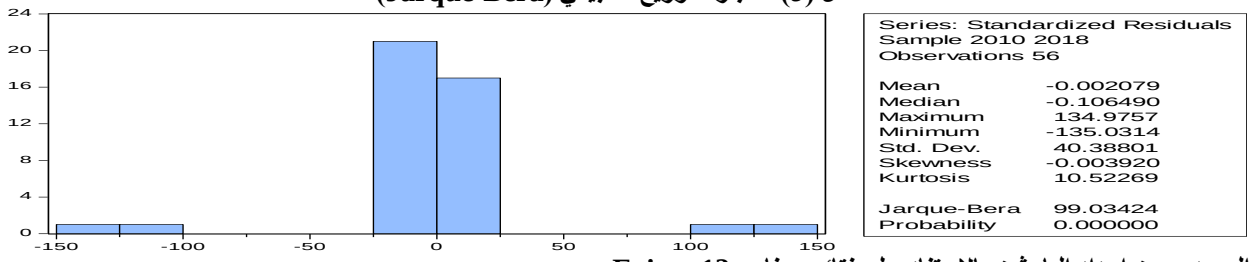

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على نتائج برنامج Eviews12

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/5/19
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. اشتمال المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية فضلا عن المتغيرات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وللفترة (2010-2018).
2. تلعب التنافسية العالمية دوا هاما في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، أذ تتنافس الدول على استقطاب المستثمرين من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتقديم الحوافز ومزايا لجذب المستثمرين.
3. البلدان التي تتمتع بتنافسية عالية في الأسواق العالمية غالبا ما تجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار فيها.
4. تشكل القدرة التنافسية اهم العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (2010-2018) وللدول عينة الدراسة.

التوصيات:

1. بالاستناد الى ما سبق، يمكن القول إن نتائج الجانب التطبيقي جاءت لتعكس التنوع في العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العينة، مما ينبغي على السلطات القائمة في كل دولة من الدول عينة الدراسة ان تأخذ بنظر الاعتبار قبل الشروع بأي خطة أو برنامج لغرض تعزيز حجم تدفق الاستثمار، أن تقوم بأجراء دراسات موسعة وشاملة للعوامل المؤثرة بشكل إيجابي في جذبه.
2. يجب على الدول تقديم الحوافز لغرض جذب المستثمرين من خلال تحسين بيئة الاستثمار من خلال الابتكار والتطور التكنلوجي وتطوير البنية التحتية.
3. اجراء دراسات وابحاث أخرى لتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت الدراسات بصورة فردية أو لمجموعة من العوامل، وذلك لغرض تغطية اكبر عدد من الجوانب التي مازالت بحاجة لمزيد من الفحص والتدقيق.

المصادر والمراجع REFERENCES

أولا: ـ المصادر باللغة العربية:

1. إسماعيل، محمد واخرون، 2022، الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربي، العدد (41).
2. زهو، صابر محمد وخضير، منعم أحمد، (2019)، قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية: عينة مختارة لبعض دول العالم للمدة (2010-2015)، مجلة دنانير، العدد (15).
3. عبد القادر، دعاء احمد والعراقي، بشار احمد، (2023)، أثر بعض العوامل الداخلية المحددة لسياسات توزيع الأرباح: دراسة في عينة من شركات الاعمال المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية للمدة (2010-2020)، العلوم الاقتصادية، 29(18)، 174-196.
4. عبد القادر، دعاء احمد والعراقي، بشار احمد، (2023)، المحددات الرئيسية لسياسات توزيع الأرباح: دراسة في عينة من شركات الاعمال المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2020)، تنمية الرافدين،42(137)، 199-216.
5. فيصل، بشرول وعبد القادر، رملاوي، (2016)، الاثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد 3(10)، 42-58.
6. قعلول، سفيان، (2017)، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، العدد (36).

تاريخ قبول النشر/2024/5/19 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

ثانيا: ـ المصادر الأجنبية

1. Acheampong, I. K., & Wiafe, E. A. (2013), Foreign direct investment and stock market development: evidence from Ghana, International Journal of finance and policy Analysis, 5(1), 3-15.
2. Addison, T., & Heshmati, A. (2003). The new global determinants of FDI flows to developing countries: The importance of ICT and democratization (No. 2003/45). WIDER Discussion Paper.
3. Afonso, Antonio, & Aubym, Miguel ST, (2009). Macroeconomic rates of return of Public and Private investment: Crowding-in and Crowding-out effects. The Manchester School, 77, 21-39.
4. Ahmed, Nor Asma et al, (2015). The impact of infrastructure on foreign direct investment in Malaysia. International Journal of management excellence, 5(1), 584-590.
5. Akhtar, Mohammad Hanif, (2012), Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: A Competitiveness Analysis, In the GCC Economies: Stepping Up to Future Challenges (165-174). New York, NY: Springer New York.
6. Anca, Hategan DB, (2012), Literature review of the evolution of competitiveness concept, Annals of the University of Oradea Economic Science, 21(1)41-46.
7. Benzaquen, Jorge, et al, (2010), A Competitiveness index for the regions of a country CEPAL REVIEW, 102,67-84.
8. Bhawsar, Pragya, & Chattopadhyay, Utpal, (2015), Competitiveness Review Reflections and directions, Global Business Review, 16(4),665-679.
9. Biares, Rhesty S., & Tullao Jr, Tereso S. (2018), Linking global competitiveness higher education, and foreign direct investment inflows, Angelo King Institute for Economic and Business Studies.
10. Bilawal, Muhammad et al,(2014), Impact of Exchange Rate on Foreign Direct Investment in Pakistan, Advances in Economic and Business, 2(6),223-231.
11. Cambazoglu, Birgul & Gunes, Sevcan,(2016), The Relationship between foreign exchange rate and foreign direct investment in Turkey, Economics Management and Financial Markets,11(1),284-293.
12. Cristina, Popovici Oana & Cantemir, Calln Adrian, (2012), Competitiveness as determinant of foreign directors' investments in central and eastern European countries Economic of Crises versus Crisis of Economics,1,658-666.
13. Curtis, Tamilla et al, (2013), Effects of global competitiveness, human development and corruption on inward foreign direct investment, Review of Business, 34(1).
14. Daniele, V., & Marani, U, (2006). Do institutions matter for FDI? A comparative analysis for the MENA countries. A Comparative Analysis for the MENA Countries (June 2006).
15. DAUDE, CHRISTIAN, & Stein, ERNESTO, (2007), The quality of institutions and foreign direct investment, Economics & Politics, 19(3), 317-344.
16. De Mooij, Ruud A. & Ederveen, Sjef, (2003), Taxation and Foreign Direct Investment

A Synthesis of Empirical Research, CESifo Working Paper, No.588, Centre for Economic Studies and ifo Institute.
17. Driffield, Nigel, & Love, James, H. (2003), Foreign direct investment, technology sourcing and reverse spillovers, The Manchester School, 71(6), 659-672.
18. European Commission, 2001, Competitiveness of European Manufacturing Brussels, DG Enterprise.
19. Fan, Emma Xiaoqin, (2003), Technological spillovers from foreign direct investment—A survey. Asian Development Review, 20(01), 34-56.
20. Globerman, Steven, & Shapiro, Daniel, (2002). Global foreign direct investment flows: The role of governance infrastructure. World development, 30(11), 1899-1919.
21. Gohou, Gaston, & Soumaré, Issouf, (2012), Does foreign direct investment reduce poverty in Africa and are there regional differences? World development, 40(1), 75-95.
22. Gujarati, Damodar N., (2004), Basic Economic, 4th ed, the McGraw- Hill Companies.
23. Hameed, Yaser Amer & AL- Iraqi, Bashar, (2022), Estimating and analyzing the impact of Competitiveness on foreign direct investment in Arab countries for the period (2009-2018), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences,18(59), 501-519.
24. Ismail, Rahmah, & Yussof, Ishak, (2003), Labour market competitiveness and foreign direct investment: The case of Malaysia, Thailand and the Philippines. Papers in Regional Science, 82, 389-402.
25. Javed, Zahoor Hussain., & Farooq, Muhammad, (2009), Economic growth and exchange rate volatility in the case of Pakistan, Pakistan Journal of life and social sciences, 7(2), 112-118.
26. Jenette Rutterford,(1995), introduction to stock exchange investment, London.
27. Kariuki, Caroline, (2015), The Determinants of Foreign Direct Investment in the African Union, Journal of Economic Business and Management,3(3),346-351.
28. Khadaroo, A. J., & Seetanah, B. (2010), Transport infrastructure and foreign direct investment. Journal of International Development, The Journal of the Development Studies Association, 22(1), 103-123.
29. Kitson, Michael et al, (2004), Regional Competitiveness an elusive yet key concept? Regional studies,39(9), 991-999.
30. Lall, Sanjaya, (2001), Competitiveness Indices and Developing Countries An Economic Evaluation of the Global Competitiveness Report, World Development, 29 (9),1501-1525.
31. Liu, Chen,(2017), International competitiveness and the fourth industrial revolution Entrepreneurial Business and Economic Review, 5(4), 111-133.
32. Masron, T. A., & Abdullah, H. (2010). Institutional quality as a determinant for FDI inflows: evidence from ASEAN. World Journal of Management, 2(3), 115-128.
33. Mehic, A. (2021). FDML versus GMM for dynamic panel models with roots near unity. Journal of Risk and Financial Management, 14(9), 405.
34. Mohs, James et al,(2018), The Impact of Taxes on Foreign Direct Investment International Journal of Accounting and Taxation,5(2),54-63.

35. Mustafa, A.M.M, (2019), The Relationship between Foreign Direct Investment and Inflation: Econometric Analysis and Forecasts in the Case of Sir Lanka, Journal of Politic and Law,12(2), 44-52.
36. Naudé, W. A., & Krugell, W. F. (2007). Investigating geography and institutions as determinants of foreign direct investment in Africa using panel data. Applied economics, 39(10), 1223-1233.
37. Nguea, S. M. (2020). The impact of infrastructure development on foreign direct investment in Cameroon.
38. North DS, & Thomas RP, (1973), The rise of the western world a new economic history, Cambridge University press, Cambridge.
39. Ogunjimi, Joshua & Benjamin, Amune,(2017), Impact of infrastructure on foreign direct investment in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach. Available at SSRN 3466864.
40. Olczyk, Magalena et al, (2022), Changes in the Global Competitiveness Index 4.0 methodology: The improved approach of competitiveness benchmarking, Journal of Competitiveness, 14(1), 118-135.
41. Opoku, Eric Evans Osei et al (2021). The foreign direct investment-environment nexus: does emission disaggregation matter? Energy Reports, 7, 778-787.
42. Oughton, Christine,1997, Competitiveness Policy in the 1990s, The Economic Journal, 107(444), 1486-1503.
43. Pantelopoulos, George, (2022), Higher education, gender, and foreign direct investment: evidence from OECD countries, Industry and Higher Education, 36(1), 86-93
44. Petrarca, F., & Terzi, S. (2018). The Global Competitiveness Index: an alternative measure with endogenously derived weights. Quality & Quantity, 52, 2197-2219.
45. Quéré, Bénassy A. et al (2007), Tax and Public Input Competition, Economic Policy 22,385-430.
46. Rehman, Ch, et al (2011), The impact of infrastructure on foreign direct investment: The case of Pakistan, International Journal of Business and Management, 6(5), 268.-276.
47. Talukdar, M. Z. H., & Parvez, M. A. A. (2017), Measuring the impact of population health and education on foreign direct investment: Panel evidence from 46 countries. Asian Economic and Financial Review, 7(12), 1242-1255.
48. The Report of the president's Commission on competitiveness, 1984.
49. Umar, Usman O., & Alabede, Abdulsamad B. (2017). The impact of capital expenditure on foreign direct investment in Nigeria. Journal of Finance and Accounting, 22(11), 18-23.
50. Wheeler, D., & Mody, A. (1992). International investment location decisions: The case of US firms. Journal of international economics, 33(1-2), 57-76.
51. World Development Movement, 2003, Investment and the WTO- Busting the Myths London.
52. World Economic forum, 2008, Global Competitiveness Report.